

في بيان نادر.. «صندوق النقد» يبت في أمر التخفيضات الضريبية البريطانية



صدر بيان نادر عن «صندوق النقد الدولي» في وقت متأخر، الثلاثاء، يفيد بأن الإجراءات الاقتصادية الجديدة التي وضعتها حكومة المملكة المتحدة، ستؤدي في الغالب إلى ازدياد عدم المساواة.

وأوضح البيان أن الحزمة المالية التي تضمنت خفضاً ضريبياً كبيراً لأصحاب الدخل المرتفع في بريطانيا، بينما أنها تهدف إلى مساعدة العائلات والشركات على مواجهة صدمة الطاقة، فإن «صندوق النقد»، حسبما قال متحدث باسمه في البيان، لا يوصي في هذا المنعطف بحزم مالية كبيرة وغير مستهدفة.

ولم تكن ما يسمى بـ «الميزانية المصغرة» التي خرجت، الجمعة، مرفقة بتوقعات من «مكتب مسؤولية الميزانية» البريطاني المستقل والذي يقوم في العادة بتحليل مدى تأثير الاقتصاد بالتحركات المالية الكبيرة. وبالفعل تأثرت الأسواق بشدة بالإجراءات الجديدة مع هبوط السندات البريطانية، فيما تراجع الجنيه البريطاني إلى مستوى قياسي منخفض، الاثنين.

وتطلع الصندوق إلى الإعلان التالي للميزانية الكاملة، التي من المقرر أن يضعها وزير المالية، كواسي كوارتنج، في 23 نوفمبر، وذكر أنه يمنح حكومة المملكة المتحدة، فرصة مبكرة للنظر في طرق تقديم الدعم الأكثر استهدافاً وفعالية وتقييم الإجراءات الضريبية، وخاصة تلك التي ينتفع بها أصحاب الدخل المرتفع.

ومن ناحية أخرى، ذكرت وكالة التصنيف الائتماني «تحليلات مودي»، أن هذه التخفيضات الضريبية الكبيرة غير الممولة هي ائتمان سالب يثير مخاوف من عجز أكبر في الميزانية وارتفاع أسعار الفائدة في المملكة المتحدة، وأن أزمة الثقة المستمرة الناجمة عن مخاوف السوق بشأن مصداقية الاستراتيجية المالية للحكومة، التي أدت إلى ارتفاع تكاليف التمويل هيكلياً، يمكن أن تضعف بشكل دائم القدرة على تحمل ديون المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بـ «الميزانية المصغرة» فهي، بحسب قول كوارتنج، بمثابة نهج جديد لعصر جديد يركز على النمو، وهي تشمل إلغاء الزيادة المخطط لها في ضريبة الشركات من 19% إلى 25%، وإلغاء شريحة ضريبة الدخل البالغة 45% المدفوعة على الدخل الذي يزيد على 150 ألف جنيه إسترليني (160 ألف دولار)؛ ما خفض المعدل الأعلى إلى 40%.

((وكالات

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.